

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/1998/1096
18 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى القرار ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الذي طلب فيه المجلس إليّ إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية (رواندا) وتقديم تقرير مؤقت إلى المجلس عن الاستنتاجات الأولية للجنة في غضون ثلاثة أشهر من إعادة تنشيطها، على أن أتبع ذلك بتقرير نهائي يتضمن توصياتها بعد ثلاثة أشهر.

وبموجب رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨ (S/1998/438)، أبلغت رئيس مجلس الأمن بأنني قد أعدت تنشيط لجنة التحقيق الدولية وأبلغته بتكوينها. وقدم التقرير المؤقت في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٨ في الوثيقة S/1998/777.

والغرض من هذه الرسالة هو إحالة مواصلة التقرير النهائي للجنة إلى المجلس (انظر المرفق). وحسبما طلب المجلس، يتضمن التقرير استنتاجات اللجنة، وكذلك توصياتها المتعلقة بالتدابير المحتملة لوقف تدفق الأسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى بطريقة غير قانونية.

ووفقا للقرار ١١٦١ (١٩٩٨)، تمول اللجنة من صندوق استئماني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني للحكومات التي ساهمت في الصندوق.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

../..

المرفق

التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية (رواندا)

أولا - مقدمة

١ - أنشئت لجنة التحقيق الدولية (رواندا) عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ وباشرت إجراء تحقيقاتها في منطقة البحيرات الكبرى وغيرها فيما بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويمكن الاطلاع على تقارير اللجنة لتلك الفترة في الوثائق S/1996/67، و Corr.1 (بالفرنسية فقط)، و S/1996/195، و S/1997/1010، و S/1998/63.

٢ - وفي الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعيد تنشيط لجنة التحقيق الدولية مع تكليفها بالولاية التالية:

"(أ) جمع المعلومات والتحقيق في التقارير المتصلة ببيع وتوريد وشحن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة في منطقة البحيرات الكبرى بوسط أفريقيا، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤)، و ٩٩٧ (١٩٩٥)، و ١٠١١ (١٩٩٥)؛

"(ب) تحديد الأطراف التي تساعد في بيع أو حيازة الأسلحة بطريقة غير قانونية من جانب قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة والتشجيع عليها، بما يتنافى والقرارات المشار إليها أعلاه؛

"(ج) التقدم بتوصيات تتعلق بإنهاء تدفق الأسلحة بطريقة غير قانونية في منطقة البحيرات الكبرى".

٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/438)، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن بأن اللجنة تتكون من الأعضاء التالية أسماؤهم:

محمود قاسم	(مصر) (الرئيس)
العميد مجاهد عالم	(باكستان)
جلبرت بارت	(سويسرا)
مل هولت	(الولايات المتحدة الأمريكية).

ويتولى مساعدة اللجنة في الميدان موظف للشؤون السياسية وسكرتير.

٤ - وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٨، ووفقا للفقرة ٧ من القرار ١١٦١ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام تقريرا مؤقتا إلى المجلس عن النتائج الأولية للجنة (S/1998/777).

٥ - وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام في نفس الفقرة أن يقدم تقريرا نهائيا يتضمن توصيات اللجنة بعد ثلاثة أشهر. وقُدم هذا التقرير وفقا لهذا الطلب.

٦ - وخلال عملياتها الراهنة، جرى تمويل اللجنة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لرواندا أنشئ لهذا الغرض، وساهم فيه عدد من الحكومات. وبالإضافة إلى تلك الحكومات الوارد أسماؤها في الفقرة ٦٠ من تقرير اللجنة المؤقت المؤرخ ١٩ آب/أغسطس (S/1998/777)، أعلنت حكومة النرويج أيضا عن تبرعها بمبلغ ٠٠٠ ٩٠ دولار إلى الصندوق الاستئماني. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للحكومات التي ساهمت في الصندوق الاستئماني. غير أنه وفقا لما أشير إليه في الفقرة ٦٠ من تقرير اللجنة المؤقت فإن أسلوب التمويل هذا قد أثار صعوبات عملية وإدارية عديدة خلال العمليات اليومية، وتسببت في بعض الأوقات في تأخيرات وأعاقت تحقيق فعالية أعمال اللجنة.

ثانيا - التطورات في الحالة منذ تقديم التقرير المؤقت

٧ - منذ أن قدمت اللجنة تقريرها المؤقت في منتصف آب/أغسطس ١٩٩٨، تغيرت الحالة في منطقة وسط أفريقيا بسبب الصراع الذي نشب هناك في ذلك الوقت تقريبا. واستولى التمرد الذي وقع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدن غوما، وبوكافو، وأوفيرا وشمال كيفو وجنوب كيفو، واستولى علي كيسانغاني وكيندو، وتوغلت على ما ذكر نحو مبوجي مايي وفي الجنوب إلى شابا.

٨ - وردا على التمرد، وعلى التقارير الدائمة بأنه مدعوم بالفعل بواسطة القوات المسلحة لرواندا وأوغندا، تدخلت أيضا بعض الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وجرى نشر القوات المسلحة لأنغولا وناميبيا وزمبابوي داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم حكومة الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا. وجرى أيضا نشر قوات من تشاد حول بوتا وأكيتي بالقرب من الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى دعما لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - وأدت هذه التطورات السريعة إلى تعقيد مهمة اللجنة بدرجة كبيرة، سواء عن طريق تحقيق إعادة ترتيب مفاجئ في التحالفات فيما بين الحكومات والجماعات المسلحة في المنطقة الفرعية، أو عن طريق جعل سفر اللجنة إلى بعض المواقع التي كانت تأمل في زيارتها مستحيلا. وأدت الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا على ما يبدو إلى جعل بعض الحكومات والمصادر الأخرى أقل رغبة في التعاون مع اللجنة في تحقيقاتها.

١٠ - وحاولت اللجنة مع ذلك تكييف أساليب عملها مع الحالة الجديدة وواصلت السعي للحصول على معلومات تتعلق بتوريدات الأسلحة والذخائر بصورة غير مشروعة إلى قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة مما يشكل انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة من قِبل المجلس. ويرد أدناه وصف لجهودها لتحقيق ذلك.

ثالثا - تحركات/أنشطة القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي

١١ - في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٤ عندما سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على العاصمة كيغالي وبقية البلد، سعى نحو ١,٧ مليون من الهوتو الروانديين بمن فيهم مرتكبي الإبادة الجماعية، إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة، أساسا في شرق زائير وفي الجزء الغربي من جمهورية تنزانيا المتحدة. وانطلاقا من هذه المناطق، وفي الفترة الواقعة بين منتصف عام ١٩٩٤ وأواخر عام ١٩٩٦، قام عشرات الآلاف من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي بالتدريب وإعادة التسليح والتآمر لإعادة السيطرة علـــى البلد، على النحو الموثق في تقارير اللجنة (S/1996/67، و 67/Corr.1 (بالفرنسية فقط)، و S/1996/195، و S/1997/1010).

١٢ - وتغيرت هذه الحالة على نحو مفاجئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بوقوع التمرد الذي أطاح بالرئيس موبوتو سيسي سيكو ونصّب الرئيس كابيلا في أيار/ مايو ١٩٩٧. وعاد مئات الآلاف من اللاجئين الروانديين إلى رواندا، بينما فرّ غيرهم متوغلين في اتجاه الغرب، سواء للهروب من القتال أو كجزء من استراتيجيتهم الكلية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ جرى أيضا إعادة معظم اللاجئين الروانديين المقيمين في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بلدهم قسرا، بالرغم من أن عددا كبيرا منهم عاد في وقت لاحق على ما يبدو.

١٣ - ولذلك عندما عادت اللجنة إلى المنطقة في أيار/ مايو ١٩٩٨، كانت القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي متناثرة في منطقة أوسع عما كانت عليه عندما غادرت اللجنة المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وكنتيجة لتحقيق استغرق ستة أشهر واشتمل على سفريات واسعة النطاق في جميع أنحاء المنطقة ومئات الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، وموظفي المعونة الإنسانية، والصحفيين، والباحثين، والأكاديميين وغيرهم، أحرزت اللجنة تقدما ملموسا في تعقب أنشطة وتحركات القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي. وتعتقد اللجنة أن الجماعات المنظّمة التابعة للقوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي قد تناثرت في البلدان الـ ١٠ التالية: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدى اللجنة ما يدفعها للاعتقاد بأن ضباط وكبار المسؤولين في القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي يقيمون أو كانوا يقيمون في بلدان أخرى في جميع أنحاء أفريقيا وخارج القارة، بما فيها بلجيكا، وبنن، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والكاميرون، وكينيا (انظر الخريطة). غير أن اللجنة وجدت أنه من الصعب تحديد هوية وموقع تواجد قيادة قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة، التي يبدو أنها تضطلع بدور تنسيقي.

١٥ - وينبغي ملاحظة أن قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة تختلط في بعض الأحيان مع الجماعات المتمردة الأخرى، مثل القوات المسلحة الزائيرية السابقة، ويؤدي استمرار التجنيد والخسائر وعمليات الفرار إلى جعل أي جهد لتجميع الأعداد شديد الصعوبة. وينبغي لذلك معالجة الأرقام بحذر وينبغي اعتبارها إرشادية أساسا.

١٦ - ولم تستطع اللجنة زيارة جميع البلدان التي تردد أن قيادة القوات المسلحة الرواندية السابقة موجودة بها، بما في ذلك تلك البلدان الموجودة في غرب أفريقيا. غير أن تحريات اللجنة في كينيا تدفعها إلى الاعتقاد بأن أنشطة شتات الهوتو الروانديين في كينيا كبير ولكنه أقل كثافة مما كان عليه في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦. وتعتقد اللجنة أن اتخاذ الحكومة الكينية لإجراءات صارمة لفرض النظام في تموز/يوليه ١٩٩٧ أدى إلى رحيل عدد كبير من الهوتو الروانديين من البلد، وأدى إلى تصميم أولئك الذين بقوا إلى الظهور بدرجة أقل عن ذي قبل. ومع ذلك فإن اللجنة قد تلقت معلومات موثوق بها بأن عشرات من ضباط القوات المسلحة الرواندية السابقة يواصلون إجراء عمليات في كينيا، بما في ذلك أنشطة التجنيد وجمع الأموال، بغية شراء أسلحة بنية استخدامها ضد الحكومة الرواندية.

١٧ - وتعتقد اللجنة أن عناصر عديدة من القوات المسلحة الرواندية السابقة ومن ميليشيات أنتراهاموي قد عادت بالفعل إلى رواندا خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٧ وطوال عام ١٩٩٨. وفي حين أنهم يعتزمون بصفة مبدئية التركز في مقاطعتي جيسنيي وروهينجيري في الشمال الغربي، فقد وقعت هجمات عديدة حتى آب/اغسطس ١٩٩٨ في مقاطعات كيبويي، وجيتاراما، وكيغالي، وبيومبا. وخلال تلك الفترة، ووفقا لمصادر اللجنة، فإن عددا يقدر بأنه يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٥ من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي قد نشطت في ذلك الوقت داخل رواندا. وتردد أيضا أن وحدات القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي تتدرب في الجزء الجنوبي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر الحدود مع أنغولا.

١٨ - وبالرغم من أنه لم يكن في إمكان اللجنة زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى، أو الكونغو، أو السودان، فإن لديها معلومات موثوق بها بأن جماعات منظمة من القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي موجودة بأعداد كبيرة في جميع هذه البلدان الثلاثة. وتعتقد اللجنة أن القوات المسلحة الرواندية السابقة قد استقرت في مبوكي، وأوبو، ورفائي في الجزء الجنوبي من جمهورية أفريقيا الوسطى على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وربما يصل مجموعهم إلى ٠٠٠ ٢ رجل. وفي

١١ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى إعادة نحو ٨٠٠ رجل رواندي مسجلين كلاجئين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على إصرارهم وعلى عكس المشورة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المعتقد أنه قد جرى تجنيدهم للقتال إلى جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٩ - واستنادا إلى حد كبير إلى تقرير شامل أعدته مؤخرا منظمة الحقوق الأفريقية غير الحكومية معنون رواندا: التمرد في الشمال الغربي، صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ترى اللجنة أن عدد عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي في الكونغو لا تزال عديدة. وتدرك اللجنة أن عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة قد قاتلت على كلا جانبي الحرب الأهلية في الكونغو. وفي الواقع، تفيد بعض المصادر أن ما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة قد تدربت في أويو. وتوصلت تقارير أخرى موثوق بها إلى أن القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي تضم نسبة مئوية كبيرة من الـ ١١٠٠٠ لاجئ من الهوتو الروانديين في المخيمات القائمة في كينتيلي، ولوكوليلا، وليرانغا، ونجوندو. غير أن مصادر مطلعة أفادت أنه منذ اندلاع التمرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٨، عبرت أعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين في الكونغو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للتجنيد في القوات المسلحة الكونغولية لدعم الرئيس كابيلا. وذكرت مصادر اللجنة أن مئات من الروانديين الهوتو قد جرى تجنيدهم علنا في كينشاسا وأن معظمهم قادمين أصلا من الكونغو وكانوا من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة.

٢٠ - وتلقت اللجنة تقارير وفيرة عن وجود عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي في السودان. وذكرت لها مصادر مختلفة وغير مترابطة أن عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي قد قدمت الدعم إلى القوات المسلحة السودانية وإلى العناصر الفاعلة غير المنتمية للدولة في المنطقة من قواعد في السودان، وقامت بالتدريب في هذا البلد. وأبلغت اللجنة من مصادر مختلفة أن عددا يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة يتواجد في جنوب السودان ويتدرب في معسكرات في جوبا، ويامبيو، وأمادي، ونغانغالا في الجنوب وكذلك في العاصمة، الخرطوم. وتلقت اللجنة أيضا تقارير عديدة بأن حكومة السودان قد نقلت إمدادات، بما في ذلك الأسلحة والمعدات ذات الصلة، إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلاحظ اللجنة أنه توجد تقارير عديدة بأن حكومة السودان قامت بنقل عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة بين جماعات متمردة أخرى وربما بعض المرتزقة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم الرئيس كابيلا خلال التمرد القائم حاليا هناك. ولم يكن في إمكان اللجنة أن تتحقق مباشرة من هذه التقارير.

٢١ - ومن المعروف أيضا أن القوات المسلحة الرواندية السابقة أقامت علاقات وثيقة مع مختلف الجماعات المتمردة البوروندية وشاركت في الهجمات العسكرية التي كانت تشنها تلك الجماعات ضد حكومة بوروندي كالغارة التي شُنت في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ على مطار بوجمبورا. (انظر الفقرة ٥٧ من تقرير اللجنة الصادر في ١٩ آب/أغسطس). وتملك اللجنة اتفاقا بين القوات المسلحة

الرواندية السابقة وقوات التحرير الوطنية الذي أبرم في محافظة سيبيتوكي ببوروندي في أيار/ مايو ١٩٩٧، تعتقد اللجنة أنه ذو حجية، ومفاده أن كتيبة تابعة للقوات المسلحة الرواندية السابقة وافقت على أن تُدمج في وحدة مشكلة تابعة لقوات التحرير الوطنية. كذلك تملك اللجنة وثيقة أخرى يرجع تاريخها إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تدعو أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة إلى الانضمام إلى هذا التحالف والأشخاص المعنيون غير معروفين.

٢٢ - وتلقت اللجنة أيضا تقارير تفيد بأن وحدات مشكلة تابعة للقوات المسلحة الرواندية السابقة كانت موجودة في إقليم يحتله الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) داخل أنغولا وكذلك في الجزء الغربي من جمهورية تنزانيا المتحدة وشمال غربي زامبيا. وتعلم اللجنة أن عدد هذه القوات كان حوالي ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٢، على التوالي، رغم أن المعلومات المتعلقة بأنشطة القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي في أنغولا محدودة نسبيا.

٢٣ - وتلقت اللجنة تقارير متضاربة عن وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة داخل أوغندا. ففي أن من المعروف أن هذه القوات شنت غارات داخل أوغندا إلى جانب المتمردين الأوغنديين عبر الحدود في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن غير الواضح ما إذا كانت ترابط فعليا في أوغندا.

٢٤ - ومنذ أن بدأ التمرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٨، تجمع معظم القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي، فيما يبدو، في الكونغو من مختلف البلدان التي كانت متفرقة فيها. وتقدر مصادر اللجنة أنه كان هناك بالفعل ما يتراوح ما بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٨ من القوات تقريبا في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٠٠٠ ١٠ في الجنوب، وتعتقد اللجنة أن هذه القوات ازدادت بدرجة كبيرة في الشهرين الأخيرين. وتلقت اللجنة معلومات موثوقة تفيد بأن غالبية جيش تحرير رواندا، الذي يتضمن جزء كبيرا من القوات المسلحة الرواندية السابقة، غادر رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراجطية وألحق به مجندون وصلوا بصفة رئيسية من جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو والسودان. واستنادا إلى المعلومات المقدمة تفصيليا أدناه، تعتقد اللجنة أن القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي تتلقى دعما معززا إلى حد كبير من بعض حكومات المنطقة منذ نشوب التمرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٥ - وتفيد مصادر متعددة التقت بها اللجنة في جميع أنحاء أفريقيا بأنه يوجد الآن عامل جديد في المعاملات المالية للقوات المسلحة الرواندية السابقة. فلكي يُساعد أفراد هذه القوات وميليشيات أنتراهاموي جزئيا في تمويل مشترياتهم من الأسلحة، مثلهم في ذلك مثل بعض الجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، فإنهم يشتغلون مباشرة بالاتجار بالمخدرات. وتفيد المعلومات المتاحة للجنة بأن "الماندراكس" المتجه نحو جنوب أفريقيا يتم تهريبه من الهند إلى كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة عن طريق ممبسا ودار السلام، بصفة رئيسية. ومن ثم ينقل معظم المخدرات بحرا إلى أوروبا. ويقال إن

المخدرات تأتي أيضا من أمريكا اللاتينية إلى الجنوب الأفريقي. وتشير تقارير عديدة إلى تورط بعض الأعضاء البارزين في القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي المرابطين في ممبسا ودار السلام.

رابعا - أنشطة لجنة التحقيق الدولية

ألف - الأنشطة في بلجيكا

٢٦ - في الفترة من ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قام عضوان في اللجنة بزيارة بلجيكا للتحقيق في ما أوردته تقارير من أن مطارات بلجيكية ووسطاء بلجيكيين قد شاركوا في تصدير أسلحة متجهة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، وشارك العضوان أيضا في مؤتمر دولي للسلام الدولي تضمن جلسة مستقلة بشأن الاتجار بالأسلحة غير المشروعة، وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اجتمع العضوان مع ايريك ديريك وزير خارجية بلجيكا الذي أكد من جديد دعم حكومته القوي لأعمال اللجنة وأكد الوزير أن ولاية اللجنة ضيقة النطاق إلى أبعد الحدود وأنها ينبغي أن تُصبح أكثر دواما حتى لا تضيع الوقت وتفقد صلاتها من خلال عمليات إعادة التجديد المتعاقبة. وإذا ما تحتم تجديد ولاية اللجنة، أعرب عن ترحيبه بمشاركة اللجنة في اجتماعات اللجنة المشتركة بين الوزارات التابعة للحكومة البلجيكية والمعنية بالاتجار بالأسلحة. وأكد الوزير للجنة أن حكومة بلجيكا ستواصل تقديم الدعم المالي إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لرواندا.

٢٧ - وفي يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، قام عضوا اللجنة بزيارة مطارات أوسوندي وزافنتم وغوسيليس، حيث أوضحت لهما سلطات المطارات البلجيكية أن المطارات لا تستخدم في الاتجار بالأسلحة. وفي أوسوندي، كانت السلطات قد منعت ٣٢ طائرة شحن بنهاية عام ١٩٩٧ من العمل هناك بسبب الضوضاء المفرطة والتلوث. وتفيد تقارير بأن بعض هذه الطائرات كانت متورطة في نقل شحنات لأسلحة غير مشروعة إلى وسط أفريقيا.

٢٨ - واجتمع عضوا اللجنة أيضا مع مصادر تم استحداثها في زيارات سابقة إلى بلجيكا وتبين أنها مصادر موثوقة. وأوضحت هذه المصادر أن قوات الحكومة الرواندية السابقة أقامت صلات مع حكومة السودان، وأنها استقرت، فيما يبدو، في كينشاسا وأماكن أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو واضح، بدعم من حكومة الرئيس كابيلا.

باء - الأنشطة في بوروندي

٢٩ - قامت اللجنة بزيارة بجمبورا في الفترة من ١٢ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لمتابعة المؤشرات التي وردت في تقريرها المؤرخ ١٩ آب/أغسطس (S/1998/777)، والتي أبلغت عن وجود علاقات وثيقة بين القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي والجماعات المتمردة البوروندية.

٣٠ - واجتمعت اللجنة، أثناء زيارتها، مع وزير الدفاع الكولونيل الفرد تكورونزيزا؛ وزير الداخلية والأمن العام، الكولونيل انسانسون تواجيرا مونغو؛ ووزير النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الكولونيل ايبتياس باياغانا كاندي؛ ووزير العدل، تيرانس سينتو نغوروزا؛ وكذلك موظفين في مختلف الوزارات، والمصادر الدبلوماسية، وغيرهم.

٣١ - وتحدث الوزراء وغيرهم من الموظفين الحكوميين بالتفصيل عن أنشطة المتمردين البورنديين، وأوضحوا أن الأسلحة تتوافر بيسر في المنطقة دون الإقليمية من عدد من الموردين. وأكد وزير الدفاع المعلومات المتاحة بالفعل للجنة والتي تشير إلى أن المقاتلين الروانديين الذين يعتقد أنهم مرتبطون بالقوات المسلحة الرواندية السابقة كان قد شاركوا في الهجوم على مطار بجمبورا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وأنهم يعملون الآن سويا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - الأنشطة في إثيوبيا

٣٢ - قامت اللجنة بزيارة إثيوبيا في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لمناقشة الآثار المترتبة على قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي اعتمد مؤخرا بشأن الأسلحة الصغيرة؛ وبحث الدور الذي يمكن أن يقوم به الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها في الحد من تدفق الأسلحة؛ والاجتماع مع فريق الشخصيات البارزة للتحقيق في عمليات الإبادة الجماعية في رواندا. واجتمعت اللجنة أيضا مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سالم أحمد سالم، وكذلك دبلوماسيين من عدد من البلدان الأفريقية وموظفي الأمم المتحدة في أديس أبابا وغيرهم.

٣٣ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت اللجنة مع ترويكا الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها؛ وسفير تنزانيا؛ وسفير الجزائر. كما اجتمعت مع العديد من سفراء الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجهاز المركزي. واعترفوا بأن الجهاز المركزي لا يزال لا يعمل كما كان مؤملا، غير أن هناك تقدما يجري إحرازه، وأن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يبديا التزاما معززا لكي يصبح الجهاز المركزي فعالا. وقالوا إن منظمة الوحدة الأفريقية ستطلب إجراء دراسة لتقييم مركز إدارة المنازعات.

٣٤ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، اجتمعت اللجنة مع عبد الله بوجرا، كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس أمانة الفريق الدولي للشخصيات البارزة للتحقيق في عمليات الإبادة الجماعية في رواندا. وأطلع الرئيس السيد بوجرا بشكل موسع على ولاية اللجنة وأعمالها وتعهد بالتعاون الكامل مع اللجنة. وأوصى السيد بوجرا بأن تحضر اللجنة الاجتماع الأول للفريق لتقاسم خبرتها والرد على الأسئلة. بيد أنه لأن الاجتماع الأول للفريق قد تقرر عقده في الوقت الذي ستسافر فيه اللجنة إلى نيويورك، فإنها لم تتمكن من الحضور.

٣٥ - ورأي مختلف المتحدثين من اللجنة في أديس أبابا أنه يلزم اعتماد نهج إقليمي لمعالجة مشكلة تدفقات الأسلحة غير المشروعة. فهناك أسلحة تنتقل من منطقة دون إقليمية إلى أجزاء أخرى من أفريقيا وتغذي منازعات أخرى، في حين أسفرت منازعات في مناطق أخرى عن نقل أسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى. ولحل هذه المشكلة، رئي أنه لا بد من اتباع نهج شامل يضع في الحسبان النواحي الاقتصادية الاجتماعية للمنازعات فضلا عن دور حركات التمرد والحكومات الأخرى. وتحدث سفيرا السودان والسنغال بإسهاب عن ضرورة إيجاد ولاية جديدة لتغطية المنطقة بأسرها لإحراز مزيد من التقدم في الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا.

٣٦ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، اجتمعت اللجنة مع ممثل الاتحاد الأوروبي. واقترح رئيس اللجنة أن ينظر الفريق العامل الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي في الوسائل اللازمة لاقناع حكومات شرق أوروبا، ولا سيما الحكومات التي تطمح إلى الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، بالحد من الأنشطة غير المشروعة للشركات والأفراد داخل أراضيها في مجال تجارة الأسلحة. كذلك اقترح الرئيس أن تنظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إمكانية اتخاذ تدابير أكثر قوة لمراقبة الجمارك والرسوم، مع مراعاة المشاكل التي اعترف بها بعض دوله الأعضاء في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

دال - الأنشطة في كينيا

٣٧ - أوردت اللجنة، في تقريرها المؤقت، وصفا للجهود التي بذلتها لعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين في حكومة كينيا. وفي أعقاب صدور التقرير مباشرة، اتصلت وزارة الخارجية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ باللجنة لتعجيل اجتماعاتها مع المسؤولين المعنيين.

٣٨ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة مع النائب العام، آموس واكو. وتعهد النائب العام بالتعاون الكامل في الأمور التي تقع داخل اختصاصاته القضائية.

٣٩ - وقال النائب العام إن الحكومة تشعر بكثير من القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن أراضيها تستخدم للاتجار غير المشروع بالأسلحة وغير ذلك من الأنشطة التي تستهدف زعزعة الاستقرار في المنطقة، وأن الحكومة ستبذل كل ما في وسعها للتحقيق في هذه الأنشطة والقضاء عليها. وأشار السيد واكو إلى أنه يعمل بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأنه توجد علاقات جيدة بين حكومة كينيا والمحكمة.

وسلم بالرأي القائل بأن المجتمع المحلي الرواندي قد تعلم، نوعا ما، من الخطط الرامية إلى اعتقال بعض الإراد قبل أن تتمكن الشرطة من إلقاء القبض على المشتبه فيهم. وأعرب عن ثقته في أن تكون شبكة المعلومات الرواندية متطورة ولمكن أن تعرف مسبقا نوايا حكومة كينيا. ونتيجة لذلك، بذلت جهود للإبقاء على المعلومات المتعلقة بالاعتقالات الوشيكة في حوزة مجموعة اقل عددا من المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب العالية. وقال إنه لا علم له بأن الروانديين في كينيا يقومون بتجنيد الشبان من المجتمع المحلي للانضمام إلى التمرد، وطلب معلومات محددة لدعم هذا الادعاء لكي يقوم بالتحقيق في هذا الأمر. وقدمت اللجنة إلى النائب العام المعلومات المطلوبة خطيا في ٧ أيلول/سبتمبر.

٤٠ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، اجتمع أحد أعضاء اللجنة مع المدير العام للعمليات ومدير الأمن في سلطة مطارات كينيا الذي أكد للجنة استعدادهم لتقديم كامل المساعدة والتعاون.

٤١ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أبلغ مفوض الجمارك والمكوس ونائبه اللجنة بأنهما لا علم لهما بتهريب الأسلحة أو غيرها من المواد العسكرية التي تمر عبر موانئ كينيا، وأبدى استعداده لترتيب زيارة للجنة إلى ممبسا.

٤٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كلفت الحكومة موظف أقدم للمراسم لمساعدة اللجنة في تنظيم اجتماعاتها. غير أنه ثبت أنه لا يمكن ترتيب اجتماعات مع مفوض الشرطة ومسؤولي سلطة ميناء ممبسا.

٤٣ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الرئيس، بصحبة العميد ألم، مع الرئيس دانييل آراب موي. وحضر الاجتماع أيضا النائب العام، السيد واكو. وشدد الرئيس على أن القانون لا يسمح لعمليات الاستيراد أو التصدير غير المشروعة للأسلحة. وفيما يتعلق بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما نتج عنه من تسيب في المنطقة دون الإقليمية، أشار الرئيس إلى اجتماع قمة رؤساء الدول بشأن التعاون في شرق أفريقيا الذي انعقد في نيروبي في اليوم السابق، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، لبحث الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الاجتماع، دعا رؤساء دول أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، فيما دعوا إليه، إلى انسحاب منظم لجميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشر قوة دولية محايدة لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأبدى الرئيس موي رأيا مفاده أن قوة حفظ السلام ينبغي أن تنشر على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا لكفالة الأمن لجميع البلدان، بما في ذلك الفئات العرقية ذات الأقلية. وبالنسبة لانسحاب القوات، ذكر الرئيس موي أن القوات التي لم تدعوها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تنسحب أول الأمر.

٤٤ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ثلاثة من أعضاء اللجنة مع ز. ك. أ. شيرويوت، الأمين الدائم للإدارة الإقليمية والأمن الداخلي في مكتب الرئيس. ويتولى السيد شيرويوت أيضا مسؤولية خدمات الشرطة والاستخبارات، وحيث أن اللجنة كانت على وشك السفر إلى نيويورك لإنجاز تقريرها، فإنها لم تكن في

موقف يسمح لها بالاستفادة من العرض الذي قدمه الأمين الدائم بالمساعدة في تنظيم الاجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين الآخرين، ولكنهم وافقوا، شريطة أن يتخذ مجلس الأمن أي قرار يتعلق بمستقبل اللجنة، على استئناف اتصالاتهم به في موعد لاحق إذا أمكن ذلك.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة معلومات تفيد بأن هناك ادعاءات بأن مسؤولا أقدم في الكنيسة الانجيلية الرواندية يقوم بتشغيل شبكة للتجنيد وتجميع المعلومات والاستخبارتية في نيروبي. ويقال أيضا إن أعضاء حزب الهوتو الرواندي المعارض (التجمع من أجل عودة اللاجئين والديمقراطية إلى رواندا) متورطون ويستخدمون مرافق اتصالات المسؤول الكنسي الأقدم لإجراء اتصالات مع قاعدتهم في بلجيكا. وهذه الأنشطة تمول جزئيا من أموال رصدت لمساعدة اللاجئين المعوزين. وقبل وأثناء انفجار التمرد في كيفو، كان الأفراد المنضوين تحت هذه الشبكة يحاولون اقناع الشبان الروانديين اللاجئين بتلقي تدريب عسكري في معسكرات في جمهورية تنزانيا المتحدة. وخلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، حسب المعلومات المتاحة للجنة، ادعى المتطرفون الروانديون أن لديهم ٧٠٠٠ مجند مستعدون لمهاجمة رواندا من قواعدهم في جمهورية تنزانيا المتحدة.

هاء - الأنشطة المضطلع بها في موزامبيق

٤٦ - استجابة للمعلومات العامة ومفادها أن الاتجار بالأسلحة في أفريقيا، بما في ذلك بيع الأسلحة غير المشروعة إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة، غالبا ما يجري بطريق البر، فقد قامت اللجنة بزيارة مابوتو في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٧ - والتقت اللجنة أثناء زيارتها بنائب وزير الخارجية والتعاون السفير هيبوليتو بيريرا زوزيمو باتريسيو؛ والسيد باولو موزانغا، وزير النقل والاتصالات إلى جانب مدراء الشؤون البحرية والموانئ والطيران المدني والنقل على الطرق؛ والعقيد إنريك بانزي، مدير السياسة الوطنية في وزارة الدفاع؛ والسيد أرماندو ماريو كوريا، الأمين العام لوزارة الداخلية، بالإضافة إلى نائب مدير العمليات الداخلية لأمن الدولة، السيد ك. س. موتوتا.

٤٨ - ومن المناقشات التي أجرتها اللجنة مع هؤلاء المسؤولين الحكوميين ومع المصادر الأخرى، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني المطلعين، فقد توصلت إلى انطباع مفاده أن الأسلحة الصغيرة تعتبر عادة متوفرة في موزامبيق وأنها منتشرة على نطاق واسع في المناطق دون الإقليمية على طول الحدود الوطنية بالرغم من الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمنع انتشارها. وليس لدى الحكومة أي معلومات تتعلق بتوريد الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة.

واو - الأنشطة المضطلع بها في رواندا

٤٩ - منذ صدور تقرير اللجنة المؤرخ ١٩ آب/أغسطس (S/1998/777)، فقد عكست المناقشات المستمرة التي أجرتها اللجنة مع نطاق واسع من المصادر في رواندا، بما في ذلك ضباط الجيش والمخابرات، التحول السريع والمحيِّر أحيانا في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وداخل رواندا نفسها. وفي كثير من الحالات، كان من المتعذر التحقق من المعلومات المقدمة إلى اللجنة بالرغم من كونها أحيانا مفصّلة، وذلك لضيق الوقت وبالنظر للقتال الذي انتشر عبر شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - وقام مصدر ذو مرتبة مرموقة في المخابرات العسكرية بإبلاغ اللجنة بالتفصيل بالأنشطة التي تضطلع بها القوات الحكومية الرواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك اشتراكها في الاستيلاء على كيندو. ويشير المصدر، إلى أنها قامت أثناء تلك العملية بأخذ نحو ٤٠٠ أسير، بمن فيهم جنود سودانيون، وثوار أوغنديون (ومنهم ابن عيدي أمين دادا)، وثوار بوروند‌يين وأعضاء من القوات المسلحة الرواندية السابقة. وادعى بأن مجموعة الجنود الذين بعثت بهم الخرطوم يشملون أفراد من القوات المسلحة الرواندية السابقة وضباط من رتب عالية وجنود سودانيون. ولم تتمكن اللجنة من التحقق من هذه البيانات.

٥١ - وقام المسؤول نفسه بإعلام اللجنة بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة الرواندية السابقة للحصول على الأسلحة بمساعدة الحكومات الأخرى. وتتعلق المعلومات المقدمة بالاجتماعات التي عقدتها القوات المسلحة الرواندية السابقة وجهات أخرى في تموز/يوليه، وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بهدف إقامة قنوات للإمداد بالأسلحة من الخارج إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة. ويعتقد أن الشحنة الأولى قد وصلت من شرق آسيا إلى ميناء بيرا في الفترة بين ٦ و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. وكان من المفروض أن تنقل الأسلحة إلى زمبابوي ومن ثم إلى بحيرة تنغانيكا، إلا أن المقصد النهائي غير معلوم. وذكر المسؤول أيضا أن مجموعة من ضباط القوات المسلحة الرواندية السابقة وبعض رجال الأعمال ومنهم رجل الأعمال الرواندي فيليسيان كابوغا، والقوات المسلحة الزائيرية السابقة، ومسؤولون من حكومة أخرى قد ذهبوا في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى جنوب شرق آسيا لشراء الأسلحة. ووعد المصدر بتقديم المزيد من المعلومات في موعد لاحق.

٥٢ - وقام المصدر نفسه بإبلاغ عضو اللجنة بأن وزير العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد موينزي كونغولو، قام في بداية أيلول/سبتمبر بزيارة نيروبي للحصول على دعم حكومة كينيا. وادعى بأن الوزير التقى أثناء وجوده في نيروبي بكبار المسؤولين من الحكومة السابقة والقوات المسلحة السابقة لرواندا مثل المقدم جون - باسكو روموراهوزا، وكاسيمير بزيمونغو ورفيكي هياسنتي نسينغيومفا. ليطلب من القوات المسلحة الرواندية السابقة أن تقوم بشن هجمات على غوما، وأنها لبَّت الطلب. وذكر المصدر أنه إلى جانب فيليسيان كابوغا المدير السابق للمصرف المركزي الرواندي، فإن السيد دينيس نتيروغيليمبابازي، يقوم بدعم القوات المسلحة الرواندية السابقة ماليا.

٥٣ - كما تلقت اللجنة تقارير مفصلة إلا أنها أحيانا متضاربة من مصادر أخرى بشأن حدوث تغييرات ظاهرة في أسلوب العمل، وتسليح وتكوين مجموعات المتمردين داخل رواندا، الذين يقومون على ما يبدو بتوسيع نطاق استخدام النساء والأطفال كمحاربين. وتشير هذه التغييرات إلى أن المقاتلين الرجال المدربين والمتمرسين يقاتلون بصورة متزايدة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية لا داخل رواندا.

٥٤ - وتشير مصادر أخرى، من ناحية أخرى، إلى أن التمرد لا يزال يزداد قوة في الشمال الغربي من رواندا وأنه شمل حاليا مقاطعات روهنغيري، وكيبويا، وغيتاراما وغيسنيي.

٥٥ - وادعت مصادر أخرى أن القوات المسلحة الرواندية السابقة داخل رواندا تلقت شحنات من الأسلحة عبر بحيرة كيفو قبل اندلاع الثورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووصفت الأسلحة التي ذكر أنه تم تزويدهم بها، فضلا عن طرق الإمداد. وذكر المصدر نفسه أن معسكرات التدريب العسكري للثوار البوروندين والروانديين تقع في لوكولي (في الحديقة الوطنية)، وفي بايارومولو (بالقرب من نياكاناسي)، وكاراغوي، وكيبوندو في تنزانيا. وتلقى بعض أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة تدريبا في شمالي السودان. وهم يقاتلون حاليا في النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٦ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر مصدر سبق أن التقت به اللجنة واعتبرته موثوقا أن التمرد في الشمال الغربي يشمل حاليا عددا كبيرا من الرجال النظاميين والمسلحين. ولم تؤد ثورة بانيامولونغي في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أي زيادة في حدة القتال داخل رواندا في آب/أغسطس، نظرا لأن معظم القوات المسلحة الرواندية السابقة قد انسحبت لتقاتل ضد الثورة. ويتواجد معظم قوات الجيش الوطني الرواندي المتمرسة التي كانت تتمركز سابقا في غربي رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا. وذكر المصدر نفسه في الوقت نفسه، أن حكومة رواندا اضطرت إلى إعادة تجنيد القوات التي سرحتها مؤخرا وذلك لنشرها داخل رواندا.

زاي - الأنشطة المضطلع بها في جنوب أفريقيا

٥٧ - عادت اللجنة إلى جنوب أفريقيا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لمتابعة الاجتماعات التي عقدتها هناك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ تموز/يوليه.

٥٨ - ويعتقد كبار الباحثين من معهد الدراسات الأمنية الذين التقوا باللجنة يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أن المقاتلين من القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتيراهاموي من الكونغو قد تم تجنيدهم في كينشاسا للمساعدة على الدفاع عن كيندو. وذكروا أيضا أن فهمهم يتمثل في أن عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا إنتيراهاموي قاموا بعمليات مشتركة مع الجماعات المتمردة البوروندية وجبهة الدفاع عن الديمقراطية والجبهة الديمقراطية المتحالفة، وهي جماعة أوغندية مناهضة للحكومة.

٥٩ - كما وعد كبار الباحثين بتزويد اللجنة بالوثائق التي تصف شحنة من الأسلحة قيمتها ٢ مليون دولار من شركة مقرها في جنوب شرقي أوروبا مرسلة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

٦٠ - والتقت اللجنة كذلك بنائب المدير العام للمخابرات في جنوب أفريقيا، الذي أوضح المعلومات المتوفرة للجنة بالفعل بشأن العصيان المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحظوظ المتغيرة للقوات المسلحة الرواندية السابقة وقام بتوثيق هذه المعلومات.

حاء - الأنشطة المضطلع بها في تنزانيا

أروشا

٦١ - في أعقاب الاجتماعات التي عقدتها اللجنة مع مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أثناء حزيران/يونيه وتموز/يوليه، طلبت اللجنة إلى رئيس قلم المحكمة السماح لها بإجراء مقابلة مع بعض المحتجزين الذين يعتقد أنهم بحوزتهم معلومات تتصل بولاية اللجنة. بيد أنه، بالرغم من التعاون الكامل من جانب المحكمة، فقد ثبت أن من المتعذر إجراء مقابلة مع أي من المحتجزين الذين اعتذروا، بناء على نصيحة محاميهم، عن الاجتماع باللجنة.

٦٢ - بيد أن عضوين من أعضاء اللجنة اجتمعا أثناء زيارتهما إلى أروشا يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بمسؤولين من المحكمة الذين قدموا لهما معلومات مفيدة تتصل بولاية اللجنة. وتم إعلام اللجنة بوجه خاص أن اللواء بيزيمنغو من القوات المسلحة الرواندية السابقة وعدد من ضباطه من الرتب العليا يشكلون حاليا جزءا من لجنة الأركان العليا في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دار السلام

٦٣ - وتمكنت اللجنة من زيارة دار السلام في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتقت بمسؤولين من الحكومة التنزانية لمناقشة التقارير التي تفيد بأن الهوتو الروانديين يتلقون تدريبا عسكريا في لوكولي وكاراغوي في الجزء الغربي من جمهورية تنزانيا المتحدة.

٦٤ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، التقت اللجنة بنائب وزير الخارجية إيمانويل أ. موامبولوكوتو. وتكلم السيد موامبولوكوتو، على غرار المسؤولين الآخرين من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة الذين أجرت اللجنة مقابلات معهم، مطولا عن الحالة الصعبة والتي لا تغتفر التي وجدت جمهورية تنزانيا المتحدة نفسها فيها بسبب سياستها تجاه اللاجئين. وذكر أن جمهورية تنزانيا المتحدة هي "ضحية" ضيافتها وأن تنزانيا "مشمئزة جدا" من الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بأن التدريب العسكري يجري في المخيمات. وأشار الوزير إلى أن التحقيق الذي أجرته حكومته بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيار/مايو ١٩٩٧ قد كشف أنه لا توجد أية أسلحة في المخيمات أو أنه يجري أي تدريب فيها. بيد أنه ذكر أن المخيمات ليست مسورة ولا تجري مراقبتها على مدار الساعة.

٦٥ - أما المعلومات التي قدمها إلى اللجنة مسؤولو الأمم المتحدة، الذين كان أحدهم يمتلك خبرة مباشرة في أنغولا، فتؤكد على ما يبدو فهم اللجنة بأن عددا يتراوح من ٠٠٠ ٢ إلى ٥٠٠ ٢ لاجئ رواندي قد حاولوا دخول أنغولا في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٦٧ دون جدوى بعد هروبهم من أوفيرا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ واستقروا بدلا من ذلك في مخيم ماهيبا للاجئين في زامبيا. وذكر أن معظم هذه الجماعة هم من القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتيراهاموي.

٦٦ - والتقت اللجنة أيضا أثناء زيارتها لجمهورية تنزانيا المتحدة بالسيد ف. س. بوسيغارا، مفوض الجمارك والرسوم ونائبه؛ وبالسيد د. ج. داودي، نائب مفوض الشرطة؛ والسيد و. كايهولا مدير إدارة اللاجئين بالنيابة بوزارة الداخلية. وذكر هؤلاء المسؤولون أنه ليس لديهم أي علم باكتشاف أي شحنات غير مشروعة للأسلحة في أي ميناء من موانئ تنزانيا. بيد أنهم وصفوا كذلك الصعوبات التي تنطوي عليها مراقبة أنشطة اللاجئين المقيمين في جمهورية تنزانيا المتحدة مع الموارد المحدودة المتاحة للحكومة. وذكروا أنه ليس هناك أي دليل لتأييد الادعاءات المستمرة بإجراء التدريب العسكري في الغابة خارج المخيمات.

طاء - الأنشطة المضطلع بها في زامبيا

٦٧ - قام أحد أعضاء اللجنة بزيارة لوساكا في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر للحصول على المعلومات التي وعدت حكومة زامبيا بتقديمها أثناء الزيارة السابقة التي قامت بها اللجنة في تموز/يوليه ولمتابعة مختلف الأدلة. وعقد عضو اللجنة عددا من الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين والأفراد.

٦٨ - وتبيّن لعضو اللجنة وجود إجماع في الآراء على أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقوم حاليا بدعم القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتيراهاموي وأنها تقوم بإثارة مشاعر الكراهية للتوتسي. كما تلقى معلومات تفصيلية عن الاتجاهات في الاتجار بالأسلحة وتمويل الأنشطة غير المشروعة في المنطقة بالإضافة إلى بيانات تتعلق بعمليات حركة الطيران والشحنات الجوية.

٦٩ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر قام مصدر موثوق، وأيده فيما بعد مصدر آخر بإعلام عضو اللجنة بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقوم بتدريب وإعادة تسليح القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتيراهاموي وأنها ما فتئت تقوم بنشرهم في عمليات عسكرية، بما في ذلك شن هجمات على غوما. وقدر المصدر أنه يوجد حاليا في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية عدد يصل إلى ٠٠٠ ١٠ من القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتيراهاموي، وبعضهم من المجندين الجدد. وفي الوقت نفسه، تقوم وسائط الإعلام الجماهيرية التي تسيطر عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر الكراهية ضد التوتسي، مما أثار مخاوف من وقوع إبادة جماعية أخرى.

طاء - الأنشطة المضطلع بها في زمبابوي

٧٠ - سعت اللجنة مرارا وتكرارا، ولكن دون جدوى، إلى أن تتلقى دعوة من حكومة زمبابوي لزيارة البلد، وذلك حتى تستكمل معلوماتها عن الاتجار بالأسلحة في كامل أنحاء الجنوب الأفريقي بصورة عامة وفهمها لتورط زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات المسلحة الرواندية السابقة بوجه خاص. وفي النهاية، قرر أحد أعضاء اللجنة زيارة هراري في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر وعقد سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين وجهات أخرى.

٧١ - وفي إحدى الاجتماعات المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أكد الأمين الدائم للشؤون الخارجية، السيد أندرو متيتوا، أن حكومة بلده ترغب في مساعدة اللجنة غير أنها كانت مشغولة آنذاك بالأحداث الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واقترح أن تجتمع اللجنة مع لجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي توجد بحوزتها معلومات بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة.

كاف - الاتصالات مع بلغاريا

٧٢ - في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ كتب رئيس اللجنة إلى وزير الخارجية البلغاري مستفسرا عن الادعاء القائل بتورط شركتي طيران مسجلتين في بلغاريا في توريد أسلحة للقوات المسلحة الرواندية السابقة. ولم يرد حتى الآن رد على ذلك.

لام - الاتصالات مع فرنسا

٧٣ - في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، كتب الرئيس إلى وزارة الخارجية الفرنسية مستفسرا عما إذا كانت الحكومة الفرنسية على علم بالنتائج التي توصل إليها المدعي العام السويسري المتعلقة بمصرف باريس الوطني وسمسار الأسلحة الجنوب أفريقي، السيد ويليم إهليرز، على النحو المبين في تقرير اللجنة (S/1998/63، الفقرات من ١٦ إلى ٢٧). واستفسرت أيضا اللجنة عما إذا كانت الحكومة الفرنسية تحقق في المسألة. ولم تتلق اللجنة حتى الآن ردا من حكومة فرنسا.

ميم - الاتصالات مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية

٧٤ - في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، كتبت اللجنة إلى مصلحة الجمارك والرسوم ووزارة الخارجية في المملكة المتحدة لتحيطهما علما بالتقارير التي وردت إليها بشأن الأنشطة التي قامت بها شركة طيران بريطانية في عام ١٩٩٤، هي شركة ميل - تك، Mil-Tec فيما يشكل انتهاكا واضحا لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم

المتحدة على القوات المسلحة الرواندية السابقة وأنتراهاموي. وطلبت اللجنة معرفة ما إذا كانت الحكومة البريطانية على علم بهذه الادعاءات، وإنه إذا كان الأمر كذلك فما هي الإجراءات التي اتخذتها. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أوضح السيد توني لويد، عضو البرلمان، وزير الخارجية، أن الحكومة البريطانية على علم بالادعاءات الواردة في رسالة اللجنة وأنها أجرت تحقيقا كاملا في المسألة. وخلصت الحكومة البريطانية إلى أنه حدث تأخير وتقصير في تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على رواندا في المملكة المتحدة، وفي الأقاليم التابعة لها والأقاليم التابعة للتاج التي تشمل جزيرة مان "Man" التي سُجلت فيها شركة الطيران ميل - تك. وخلصت أيضا إلى أنه "نظرا لأن القانون الذي يفرض الحظر في المملكة المتحدة لا يغطي بالكامل إمداد البلدان المجاورة بالأسلحة، فإن مصلحة الجمارك والرسوم لم تتمكن في تحقيقها من رفع قضية جنائية ضد شركة ميل - تك لخرقها قانون المملكة المتحدة". وكرر السيد لويد التأكيد على مواصلة الحكومة البريطانية تعاونها مع اللجنة في عملها.

خامسا - الأعمال التي لم تنجز

٧٥ - لم تتمكن اللجنة من مواصلة العمل في العديد من الجوانب الهامة من تحقيقاتها وذلك لأسباب مختلفة أهمها الصعوبات العملية والتغييرات السريعة في سياسة عدد من الحكومات والتي نشأت بسبب اندلاع العصيان المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٨. ومن واجب اللجنة أيضا أن تلاحظ أن الحكومات تعاونت معها بتلكؤ واضح وتأخير كبير.

٧٦ - وكما ذكرت اللجنة في تقريرها الصادر في ١٩ آب/أغسطس (S/1998/777)، فإنها واصلت بذل محاولاتها لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الرد الأول من حكومة الرئيس كابيلا كان إيجابيا، فإن موقفها إزاء اللجنة تغير تغيرا واضحا عندما ازداد عداء الحكومة لرواندا وأوغندا. ويرتبط بذلك مباشرة بتغير موقف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إزاء القوات الحكومية الرواندية السابقة، التي ظلت معارضة للحكومة الرواندية الحالية معارضة ثابتة. وربما كان من الممكن أن ترحب اللجنة بفرصة مناقشة الادعاءات المتكررة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقائلة بأنها تعاونت في إعادة تسليح وتدريب القوات المسلحة الرواندية السابقة، وعلى الرغم من المطالب المتكررة فإنها لم تتلق أبدا دعوة لزيارة كينشاسا.

٧٧ - ولعله كان بإمكان اللجنة أن تستفيد في جهودها الرامية إلى تحديد مكان وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي والتحقيق في أنشطتها من زيارة أنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان التي لم يكن من الممكن زيارة أيًا منها في ظل الظروف المذكورة، وفضلا عن ذلك، كانت اللجنة تود زيارة مخيمات اللاجئين وضواحيها في غرب جمهورية تنزانيا المتحدة. بيد أن ذلك لم يكن ممكنا بسبب تأخر حكومة تنزانيا في الرد. وقد تكون هناك معلومات أخرى متوفرة أيضا في أوغندا وبوروندي ورواندا وجنوب أفريقيا حيث أعربت الحكومات الأربع جميعها عن استعدادها لمساعدة اللجنة في تحقيقاتها.

٧٨ - وحال ضيق الوقت دون متابعة اللجنة للتقارير التي حصلت عليها فيما يتعلق بمصدر الأسلحة التي بيعت أو وردت إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة والميليشيات. ويبدو أن المصدر الرئيسي لهذه الأسلحة هو أساسا، ولكن ليس حصرا، بلدان تقع في شرق أوروبا وشرق آسيا. وهناك مجال آخر لم يجر البحث فيه بسبب ضيق الوقت وانعدام الموارد ويتعلق بأنشطة شركات النقل الجوي، التي تفيد التقارير أن العديد منها يقع في بلدان في شرق وجنوب شرقي أوروبا.

٧٩ - وحال أيضا ضيق الوقت دون متابعة اللجنة على النحو المناسب للحجم الكبير من المعلومات التي تلقتها من عدد من الحكومات والمصادر الأخرى. وتشمل هذه المعلومات الوثائق الواردة من حكومة بوروندي والبيانات بشأن عملية الحركة الجوية والشحن الجوي المجمعة من زامبيا وأماكن أخرى. ولم تتمكن كذلك اللجنة من تفتيش الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة الرواندية السابقة واكتشاف أرقامها التسلسلية. ولم تصل بعد ردود من بعض الحكومات على طلبات الحصول على المعلومات.

٨٠ - وسوف يكون أيضا من المستصوب ضمان استمرار العلاقات مع الحكومات والمجموعات الإقليمية المعنية بهذه المسألة. ودعيت اللجنة بوجه خاص للمشاركة في اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالأسلحة الصغيرة التابعة للحكومة البلجيكية كما كانت تود الاجتماع بلجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلا عن الفريق العامل التابع للاتحاد الأوروبي وأفريقيا ولعله كان من المفيد أيضا بالنسبة للأمم المتحدة أن تحافظ على علاقات مع الفريق الدولي للشخصيات البارزة التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية للتحقيق في جريمة إبادة الأجناس في رواندا. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تأسف لعدم إتاحة الفرصة لها لمواصلة عملها في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا بسبب تأخر رد حكومتي هذين البلدين. وفضلا عن ذلك، لا تزال اللجنة تنتظر ردا من حكومة زمبابوي.

٨١ - ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذا التقرير ينبغي اعتباره غير كامل نظرا للأسباب المبينة أعلاه.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

٨٢ - ينذر تفاقم الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بكارثة عواقبها لا تحصى وهذا أمر يتطلب قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير عاجلة وشاملة وحاسمة. ولا يمكن استبعاد خطر تكرر مأساة مماثلة لمأساة إبادة الأجناس التي حدثت في رواندا في عام ١٩٩٤، ولكن على نطاق شبه إقليمي.

٨٣ - وشرعت اللجنة أولا في التحقيق في التقارير القائلة بأن القوات التابعة للحكومة الرواندية السابقة والميليشيات كانت لا تزال تتلقى الأسلحة والذخيرة منتهكة بذلك الحظر الذي فرضه مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وبناء على طلب المجلس، أنجزت اللجنة حتى الآن ثلاث فترات خدمة في المنطقة دون الإقليمية وقدمت ما مجموعه ٦ تقارير، بما فيها هذه الوثيقة.

٨٤ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، حققت القوات والميليشيات التابعة للحكومة الرواندية السابقة تحولا خارقا للعادة في مركزها، وفي نهاية عام ١٩٩٤، كانت القوات التابعة للحكومة الرواندية السابقة والميليشيات التي طردتها الجبهة الوطنية الرواندية المنتصرة شر طردة من رواندا، كانت في حالة فوضى كبيرة، وبدت أنها هي الجهة المرتكبة للجريمة الفظيعة جريمة إبادة الأجناس ضد المدنيين العزل. وعلى الرغم من التقارير التي بدأت تظهر خلال عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ والتي تفيد بأن أفراد هذه القوات أخذت تتجمع من جديد وتعيد تسليح نفسها، ظلت القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتيراهاموي منبوذة دوليا.

٨٥ - وكلما ازدادت القوات المسلحة الرواندية السابقة وانتيراهاموي قوة ازدادت الهجمات التي تشنها عبر الحدود من زائير إلى داخل رواندا ضد الحكومة الرواندية والناجين من جريمة إبادة الأجناس، تنظيما وفعالية. بيد أن المتمردين أصيبوا بنكبة كبيرة عندما هجم بانيامولنجي، بدعم من رواندا، على المخيمات الواقعة في شمال وجنوب كيفو وشن الثورة التي أدت إلى استيلاء السيد كابيلا في أيار/ مايو ١٩٩٧ على السلطة في كينشاسا.

٨٦ - وخلال القتال الذي رافق انتقال السلطة العنيف في زائير، كانت القوات المسلحة الرواندية السابقة والميليشيات مشتتة على نطاق واسع. غير أن تغير التحالفات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وحواليها عمل بشكل غير متوقع لصالح القوات التابعة للحكومة الرواندية السابقة.

٨٧ - وتشهد الغالبية الساحقة من التقارير التي تلقتها اللجنة باستمرار من العديد من المصادر من الجنوب الأفريقي على التحول، ذلك أن القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهاموي، بعد أن كانت بقايا قوات مهزومة ومشتتة، أصبحت تشكل الآن عنصرا هاما في التحالف الدولي ضد الثوار الكونغوليين والجهتين المزعومتين الراعيتين لهـــم، روانـــدا وأوغنـــدا. واللجنة مقتنعة بأن القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهاموي ظلت تتلقى الأسلحة والذخيرة، وذلك عن طريق صلاتها الوثيقة مع المجموعات المسلحة الأخرى في أنغولا وأوغندا وبوروندي وجهات أخرى، ومنذ وقت قريب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن فرض حظرا على توريد الأسلحة للقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهاموي ظل ساريا المفعول منذ جريمة إبادة الأجناس في عام ١٩٩٤، فإنها أصبحت بالفعل حليفة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها، حكومات كل من أنغولا وتشاد وزمبابوي وناميبيا. وأضفت هذه العلاقة الجديدة على إنتيراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة شكلا من أشكال الشرعية. إنها لحالة تبعث بالفعل على الاشمئزاز.

٨٨ - وتشكل حرية تدفق الأسلحة الصغيرة إلى أفريقيا وداخلها منذ زمن طويل سببا رئيسيا لانعدام الأمن والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وتفاقمت الحالة بسبب وجود كثير من مجموعات الثوار في منطقة البحيرات الكبرى تتمتع بقدر كبير من الدعم الحكومي. وبالإضافة إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة، وإنتيراهاموي وجيش تحرير رواندا، هناك ما يصل إلى عشرين مجموعة أخرى من مجموعات الثوار التي تعمل ليس فقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وكذلك في أنغولا، وأوغندا،

وبوروندي، والسودان (انظر التذييل ٧). وتتبادل هذه المجموعات المسلحة الأسلحة بحرية فيما بينها وتتلقاها من مجموعة متنوعة من العناصر الخارجية. وأضعفت هذه العلاقة من جدوى الحظرين اللذين فرضهما مجلس الأمن على القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهاموي ويونيتا. وينبغي لذلك التفكير بجدية في تصميم حل إقليمي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة لمواجهة هذا التحدي الخطير للسلم والأمن الدوليين.

٨٩ - ومعظم الحكومات الأفريقية التي أثارت معها اللجنة هذه المسألة لا تراقب بيع الأسلحة الصغيرة أو نقلها في أراضيها أو عبر حدودها، ولا تبلغ عنها. وليس هناك كذلك معاهدات أو صكوك دولية تحكم انتشار الأسلحة الصغيرة كما هو الشأن بالنسبة لبعض الأسلحة الأخرى. ولا تملك معظم البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، الخبرة ولا التدريب ولا الموارد اللازمة لرصد تدفق الأسلحة غير المشروع، كما أن بعضها يفتقر بوضوح للإرادة السياسية اللازمة لفعل ذلك.

٩٠ - وحيثما كانت هناك قوانين، فإن مروجي الأسلحة كثيرا ما يتحايلون عليها ويستخدمون بلدانا ثالثة للترتيب لشحن الأسلحة. وينبغي تشجيع الحكومات على تضييق مجال تطبيق القوانين ذات الصلة بهدف سد هذا المنفذ.

٩١ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، وبوجه خاص خلال الأشهر الستة الماضية من هذه الولاية، صُدمت أيضا اللجنة بالضرر الذي لحق بالاستقرار والأمن في أفريقيا بسبب تدفق الأسلحة الصغيرة دون رقابة، وهذه الأسلحة، شأنها شأن الشباب العاطلين عن العمل الحاملين لها، تعبر الحدود بسرعة ودون عوائق لتحدث الدمار في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وتسارعت هذه العملية التدميرية بسبب الروابط الوثيقة التي قامت فيما بين المجموعات المسلحة، وجيوش المهزومين، التي تتكاثر في كامل أنحاء وسط أفريقيا، وأشدها عنفا القوات التابعة للحكومة الرواندية السابقة المسلحة والمنظمة جيدا والخطيرة. ولذلك ترغب أيضا اللجنة في تقديم توصيات تعالج مشكلة تدفقات الأسلحة الصغيرة في أفريقيا على نطاق أوسع، وهذا ما سيتطلب في وقت لاحق وضع ولاية أوسع نطاقا تشمل جميع جوانب هذه المشكلة.

٩٢ - ويساور اللجنة القلق للتقارير التي تفيد بأن بعض أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وإنتيراهاموي يعملون في تهريب المخدرات إلى أفريقيا، للمساعدة أساسا على تمويل مشترياتهم من الأسلحة. وهذا التطور الجديد الباعث على الانزعاج، والذي يطمس الخطوط الفاصلة بين الجريمة والتمرد العسكري، يوحي بضرورة توخي نهج أوسع نطاقا لمعالجة هذه المسائل المترابطة.

٩٣ - واللجنة تدرك أن القوات الحكومية الرواندية السابقة والميليشيات تسيء استخدام المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين الروانديين، لا سيما المساعدة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتتهمها باستخدام المخيمات الواقعة في شرق زائير كقواعد تنطلق منها لمهاجمة رواندا. وتتطلع اللجنة إلى معرفة نتيجة مداولات الفريق الموضوعي المعني بأمن وحياد مخيمات اللاجئين التابع لمجلس الأمن.

وستحث اللجنة بوجه خاص، على تقديم أقصى قدر من الدعم للتدابير التي سيتخذها المجتمع الدولي لدعم جهود البلدان المستقبلة للاجئين لضمان أمن مخيمات اللاجئين وطابعها المدني والإنساني، بما في ذلك في مجالات إنفاذ القوانين، وتجريد العناصر المسلحة من أسلحتها والحد من تدفق الأسلحة إلى مخيمات اللاجئين، وفصل اللاجئين عن بقية الأشخاص غير المؤهلين للحصول على الحماية الدولية الممنوحة للاجئين، وتسريح المقاتلين القدامى وإعادة إدماجهم.

باء - توصيات

٩٤ - قدمت اللجنة، في تقريرها المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ المقدم إلى مجلس الأمن (S/1996/195)، عددا من التوصيات إلى المجلس. وكانت هذه التوصيات تتعلق بآليات رصد وتنفيذ وإنفاذ قرارات مجلس الأمن؛ وجمع المعلومات وحفظ الأدلة؛ والتدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية؛ وتدابير بناء الثقة الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة إلى المنطقة دون الإقليمية؛ وتدابير لمنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات للحظر. وربما تجاوزت الأحداث بعض هذه التوصيات، لكن الكثير منها يظل هاما وساريا، واللجنة تدعو المجلس إلى إعادة النظر فيها وفقا لذلك.

٩٥ - وقد دعت اللجنة مجلس الأمن، على وجه الخصوص، إلى تأييد ما توصل إليه اجتماع قمة لرؤساء الدول الأفريقية عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وأعرب فيه رؤساء الدول المشاركون عن شعورهم ببالغ القلق إزاء استخدام البث الإذاعي لنشر الكراهية والخوف، وتعهدوا باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لوضع حد لعمليات البث الإذاعي غير القانونية والمثيرة للشغب من بلد إلى آخر.

٩٦ - وتوصي اللجنة بأن يذكر مجلس الأمن أن قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة تتحمل المسؤولية عن الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا في عام ١٩٩٤، والتي قتل فيها أكثر من نصف مليون شخص، معظمهم من المدنيين. ويجب الآن أن يتم الاعتراف بأن القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتيراهاموي تشكل طرفا هاما في النزاع الجاري في أفريقيا الوسطى، وأن أي حل طويل الأجل لهذا النزاع يجب أن يحدد سبل التعامل معها.

٩٧ - وينبغـي أن يكـون نص القرارات ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ و ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ و ١٠١١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، التي أنشأت الحظر، أوضح وأكثر صراحة. فقد فرض الحظر في الأصل على "رواندا". وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ ثم مرة أخرى في آب/أغسطس ١٩٩٥، عدل المجلس من الحظر على بيع أو توريد الأسلحة بحيث ينطبق على "الأشخاص في الدول المجاورة لرواندا، إذا كان ذلك البيع أو التوريد بغرض استخدام تلك الأسلحة ... داخل رواندا". لذلك فإن اللجنة تدعو المجلس إلى إعادة تأكيد حظره على قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة، دون اعتبار للغرض الذي ستستعمل فيه الأسلحة أو الاعتدة. ونظرا لتورط القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتيراهاموي في عمليات الإبادة الجماعية في رواندا وفي الأبعاد الإثنية للنزاع الجاري في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد يرغب المجلس أيضا في أن يهيب بالحكومات المشتركة في النزاع أن تعلن استنكارها لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة ولأي احتكام للكراهية العنصرية وتبرئة نفسها منها.

٩٨ - وقد قدمت اللجنة، في تقريرها المؤقت (S/1998/777) أدلة تشير إلى أن القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتيراهاموي كانت على تعاون وثيق مع جماعات مسلحة من المتمردين من بلدان أخرى. والمسألة الأشد خطرا بكثير هي أن القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتيراهاموي هي الآن حليف بحكم الواقع لعدد من الحكومات الأفريقية التي تقوم بأعمال قتالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإن اللجنة توصي بأن يهيب مجلس الأمن بالحكومات المعنية أن تحسم النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالطرق السلمية. وينبغي للمجلس أيضا أن يهيب بالحكومات أن تمتنع عن تزويد قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة بالأسلحة، أو الاشتراك معها في تخطيط وتنفيذ أي عمليات عسكرية. وفي نهاية المطاف، قد يرغب المجلس أيضا في أن ينظر في دعوة حكومات المنطقة دون الإقليمية إلى النظر في وقف صناعة الأسلحة الصغيرة والاتجار بها. ومثل هذا الاقتراح يمكن أن يناقش في مؤتمر للسلم ينعقد لمعالجة مشكلات المنطقة دون الإقليمية برمتها. وفي هذا السياق، تلاحظ اللجنة مع الاهتمام إعلان وقف للأسلحة الخفيفة أعلنته سلطة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين اجتمعوا في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد اعتمدت هذه السلطة وقفا لاستيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وطلبت إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أن تكفلا اتخاذ خطوات مماثلة في مناطق أخرى من أفريقيا.

٩٩ - لقد وجه انتباه كبير إلى شرور تدفقات الأسلحة دون قيد في أفريقيا. وفي الوقت ذاته، فإن وجود جماعات من المسلحين العاطلين يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة على نحو خطير. وهذه هي الحالة خصوصا عندما تنضم هذه الجماعات معا ومع الحكومات لمفاقمة أي نزاع تشترك فيه، وتوسيع نطاق النزاع من منطقة دون إقليمية ليشمل منطقة أخرى.

١٠٠ - لذلك فإن اللجنة توصي بأن يقر مجلس الأمن بأن انتشار أنشطة الجماعات المسلحة يؤدي إلى الإضرار بمصالح جميع الحكومات، ويطلب إلى جميع الحكومات أن تقلع عن إيواء هذه الجماعات أو التعاون معها أو تزويدها بشيء.

١٠١ - وعلى المدى الأطول، يجب اتخاذ الخطوات الكفيلة بنزع سلاح أعضاء هذه الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الحكومية الرواندية السابقة، وتسريحها وإعادة ادماجها في مجتمعاتها المختلفة. وإن اللجنة تدرك أن هذه العملية، إذا قدر لها أن تنفذ، ستكون عملية باهظة التكلفة وصعبة ومحفوفة بالمخاطر مما يتطلب عدة سنوات من الجهود التي لا يبدو أن هناك إرادة سياسية كافية لبذلها. غير أن لوجود هذه

الجماعات وأنشطتها آثارا ضارة بأمن الدول والحكومات الأفريقية واستقرارها، وأخطارا على حقوق الإنسان، وتدميرا للنمو الاقتصادي، بحيث ينبغي التفكير في بذل هذا الجهد.

١٠٢ - لذلك فإن اللجنة توصي مجلس الأمن، في سياق متابعته لتقرير الأمين العام عن أفريقيا المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A-52-871-S/1998/318)، بأن ينظر في الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي وللمانحين أن يقدموا المساعدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية والحكومات الأفريقية للتخلص من الخطر الذي تشكله هذه الجماعات المسلحة.

١٠٣ - وبغية المساعدة على معالجة المسألة الأكبر المتمثلة بتدفقات الأسلحة غير المقيدة وآثارها الضارة، تقترح اللجنة سلسلة من التدابير المترابطة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، على النحو المبين أدناه.

١٠٤ - وتسلّم اللجنة بأنه إذا لم تتوافر الإرادة السياسية من جانب حكومات المنطقة ومن جانب المجتمع الدولي ككل، بما في ذلك الأوساط المانحة، فإن التدابير التقنية لن تكون فعالة. غير أنه عندما تكون الإرادة السياسية غير كافية، يمكن توليدها وحفزها. ويمكن أن تبدأ هذه العملية باعتراف الحكومات بأن الحركة غير المقيدة في أراضيها للأسلحة وللمسلحين تؤدي في حد ذاتها إلى تدمير استقرارها وشرعيتها.

١٠٥ - وتلاحظ اللجنة مع الاهتمام توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة (A/52/298) وتتفق مع كثير من هذه التوصيات، بما فيها تلك التي تتعلق بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي فيما بين موظفي الشرطة والاستخبارات والجمارك ومراقبة الحدود في مكافحة النشر غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار بها وفي قمع الأنشطة الإجرامية المتعلقة باستعمال هذه الأسلحة. وينبغي تشجيع إقامة آليات وشبكات إقليمية لتقاسم المعلومات لهذه الأغراض. وفضلا عن ذلك، ينبغي للحكومات أن تجمع وتتلف كافة الأسلحة التي لا توجد في إطار ملكية مدنية مشروعة، والتي لا تلزم لأغراض الدفاع الوطني والأمن الداخلي.

١٠٦ - وعلى الصعيد الوطني، قد يرغب المجلس في أن ينظر في توصية الدول الأعضاء بأن تعتمد تشريعات لفرض وتعزيز القيود على حركة الأسلحة غير المشروعة واحترام نظم الجزاءات. ومما يخدم هذا الغرض أيضا وضع ممارسات تنظم قيود الاستيراد/التصدير، وإصدار شهادات للمستعمل النهائي، والتعزيز المتزايد لخدمات الشرطة والجمارك ورقابة الحدود وغير ذلك من مؤسسات الدولة. فإذا وجد ما يلزم من إرادة سياسية ومؤسسات، يمكن للتدابير المتخذة أن تشمل في نهاية المطاف توحيد شهادات المستعملين النهائيين كي يصعب تزويرها وإساءة استعمالها، ووضع نظام فعال لوضع العلامات على الأسلحة وتمييزها.

١٠٧ - وفي هذا السياق، لاحظ الأمين العام، في الفقرة ٢٧ من تقريره المؤقت (S/1998/777)، أنه حتى عام ١٩٩٨، لم يقدم معلومات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سوى ثمانية بلدان أفريقية. وتود اللجنة

أن تردد نداء الأمين العام إلى جميع البلدان الأفريقية بأن تشترك في السجل وأن تنظر في طرق تعزيز مزيد من الشفافية، بما في ذلك إنشاء سجلات تكميلية دون إقليمية.

١٠٨ - كذلك ينبغي لمنظمة الوحدة الأفريقية والجماعات دون الإقليمية، أن تؤدي، بمساعدة المجتمع الدولي إذا لزم ذلك، دورا قياديا في مجالات جمع البيانات وتقاسمها، ونظم الإنذار المبكر، ووضع المعايير. وفي ظروف معينة، قد تكون المنظمات دون الإقليمية في وضع يمكنها من الاضطلاع بتدابير لبناء الثقة كوضع المراقبين في الموانئ والمطارات ونقاط عبور الحدود.

١٠٩ - إن الدور المعياري للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في مجال وضع القواعد والمعايير هو ذو أهمية أيضا. ففي حين أن فرض الجزاءات، ومنها حالات الحظر على الأسلحة، قد يكون وسيلة مفيدة، لكنه يجب أن يدعم ذلك اتخاذ تدابير محددة لتعزيز احترام الجزاءات. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء بصورة خاصة، أن تدمج جزاءات الأمم المتحدة في تشريعاتها الوطنية وأن تقاضي مواطنيها وشركاتها التي تنتهك هذه الجزاءات، إن لم تكن قد فعلت ذلك. كذلك يمكن النظر في تحديد تجار الأسلحة الذين يعملون بما يخالف التشريعات الوطنية أو حالات الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة.

١١٠ - إن كفالة احترام الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، لاسيما فيما بين البلدان ذات الحكومات الأضعف والمتأثرة بالنزاع أكثر من غيرها، سيتطلب التزاما دائما من جانب المنظمة. وإن قيادة مجلس الأمن في هذا الواجب الصعب والحيوي هو من بين أهم الإسهامات التي يستطيع المجتمع الدولي أن يقدمها لحفظ السلام والأمن الدوليين وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا ككل.

(توقيع) محمود قاسم (مصر)، رئيسا
(توقيع) مجاهد علم (باكستان)
(توقيع) غلبرت بارثي (سويسرا)
(توقيع) مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية)

التذييل الأول

قائمة بالبلـــدان التي تمت زيارتها وبممثلي
الحكومات والمنظمات الذين جرت مقابلتهم

١ - تود اللجنة الدولية للتحقيق أن تعرب عن تقديرها العميق للموظفين الحكوميين، والدبلوماسيين، والمنظمات غير الحكومية، وفرادى العاملين في مجال الإغاثة، والصحفيين وغيرهم ممن قدموا إليها المساعدة في تحقيقاتها. والقائمة التالية غير مستكملة مراعاة لرغبات الذين طلبوا أن تكون أسماؤهم مغفلة.

بلجيكا

وزير الخارجية
وزراء آخرون

دائرة الاتحاد الدولي للسلام
فريق الأبحاث والمعلومات بشأن السلام والأمن

بوروندي

وزير الدفاع؛
وزير التجارة، نائب المدير العام للصناعة والسياحة؛
مدير الشؤون الخارجية؛
وزير الداخلية والأمن العام؛
وزير النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
وزير العدل

ممثلو بلجيكا وألمانيا

ممثلو:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
رئيس مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ مدير مكتب الأمم المتحدة في بوروندي؛
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
وبرنامج الأغذية العالمي

المعونة النشطة؛
الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
إتيكا (عصبة بوروندي لحقوق الإنسان)
منظمة إكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) - كيبك
الجمعية الألمانية للتعاون التقني

<u>إثيوبيا</u>

ممثلو بوركينا فاصو وبوروندي وتشاد والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال والسودان وغانا ومصر والنمسا

<u>منظمة الوحدة الأفريقية</u>

الأمين العام؛
المجموعة الثلاثية التابعة للهيئة المركزية لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها؛
الممثل لدى بوروندي؛

<u>موظفو شعبة إدارة المنازعات</u>

الموظف التنفيذي الرئيسي ورئيس أمانة الفريق الدولي للشخصيات الرفيعة للتحقيق في الإبادة الجماعية في رواندا؛
موظفو الاتصال الأقدم؛
الفريق الدولي للشخصيات الرفيعة للتحقيق في جريمة الإبادة الجماعية في رواندا

منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
برنامج الأغذية العالمي؛
رئيس مكتب الأمم المتحدة للاتصال مع منظمة الوحدة الأفريقية

<u>لجنة الصليب الأحمر الدولية</u>

<u>كينيا</u>

الرئيس
وزير العدل
المدير العام للعمليات، سلطة الموانئ الجوية لكينيا
مدير الأمن، سلطة الموانئ الجوية في كينيا
مفوض الجمارك والمكوس في سلطة الجباية في كينيا
نائب مفوض الجمارك والمكوس في سلطة الجباية في كينيا

ممثلو زمبابوي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموزامبيق

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛

برنامج الأغذية العالمي؛

ممثل الأمين العام والمستشار للشؤون الإنسانية الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى، عملية شريان الحياة للسودان

منظمة رصد حقوق الإنسان؛

الفريق الدولي للأزمات؛ الفريق الدولي للموارد

حركة/جيش التحرير الشعبي السوداني

موزامبيق

وزير النقل والاتصالات؛

مدير النقل البحري والموانئ التابع لوزارة النقل والاتصالات؛

مدير الطيران المدني التابع لوزارة النقل والاتصالات؛

مدير النقل بالطرق البرية التابع لوزارة النقل والاتصالات؛

مدير السياسة الوطنية التابع لوزارة الدفاع؛

نائب وزير الخارجية والتعاون؛

المدير، شعبة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية والتعاون؛

الأمين العام لوزارة الداخلية؛

نائب مدير العمليات الداخلية التابع لوزارة أمن الدولة

ممثلو ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عصبة حقوق الإنسان؛

حقوق الإنسان والتنمية مدير إدارة الجمارك والمكوس بموجب عقد من شركة Crown Agents، وهي شركة خاصة

رواندا

موظف من الاستخبارات الخارجية، الجيش الوطني الرواندي

ممثلو بلجيكا وسويسرا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛
برنامج الأغذية العالمي.

جنوب أفريقيا

نائب المدير العام للمخابرات
ممثلو أنغولا المعتمدون لدى زامبيا
معهد دراسات الأمن

جمهورية تنزانيا المتحدة

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
نائب وزير الخارجية
مفوض الجمارك والمكوس
نائب مفوض الشرطة
القائم بأعمال إدارة اللاجئين
وزارة الداخلية
ممثلو الاتحاد الروسي وبلجيكا
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأغذية العالمي
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

زامبيا

ممثلو وزارة الدفاع
نائب الأمين الدائم لوزارة الداخلية
نائب الأمين الدائم لوزارة الخارجية
ممثلو الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا
برنامج الأغذية العالمي

<u>زمبابوي</u>

وزير الدفاع

الأمين الدائم، وزارة الخارجية

الرئيس التنفيذي لمصانع الدفاع في زمبابوي

القائم بأعمال الأمين الدائم، وزارة الدفاع

المدير العام، منظمة الاستخبارات المركزية

المدير، الاستخبارات الخارجية، منظمة الاستخبارات المركزية

ممثلو أنغولا وفرنسا

برنامج الأغذية العالمي

معهد دراسات السياسة الإقليمي للجنوب الأفريقي

مجلة الدفاع الأفريقي

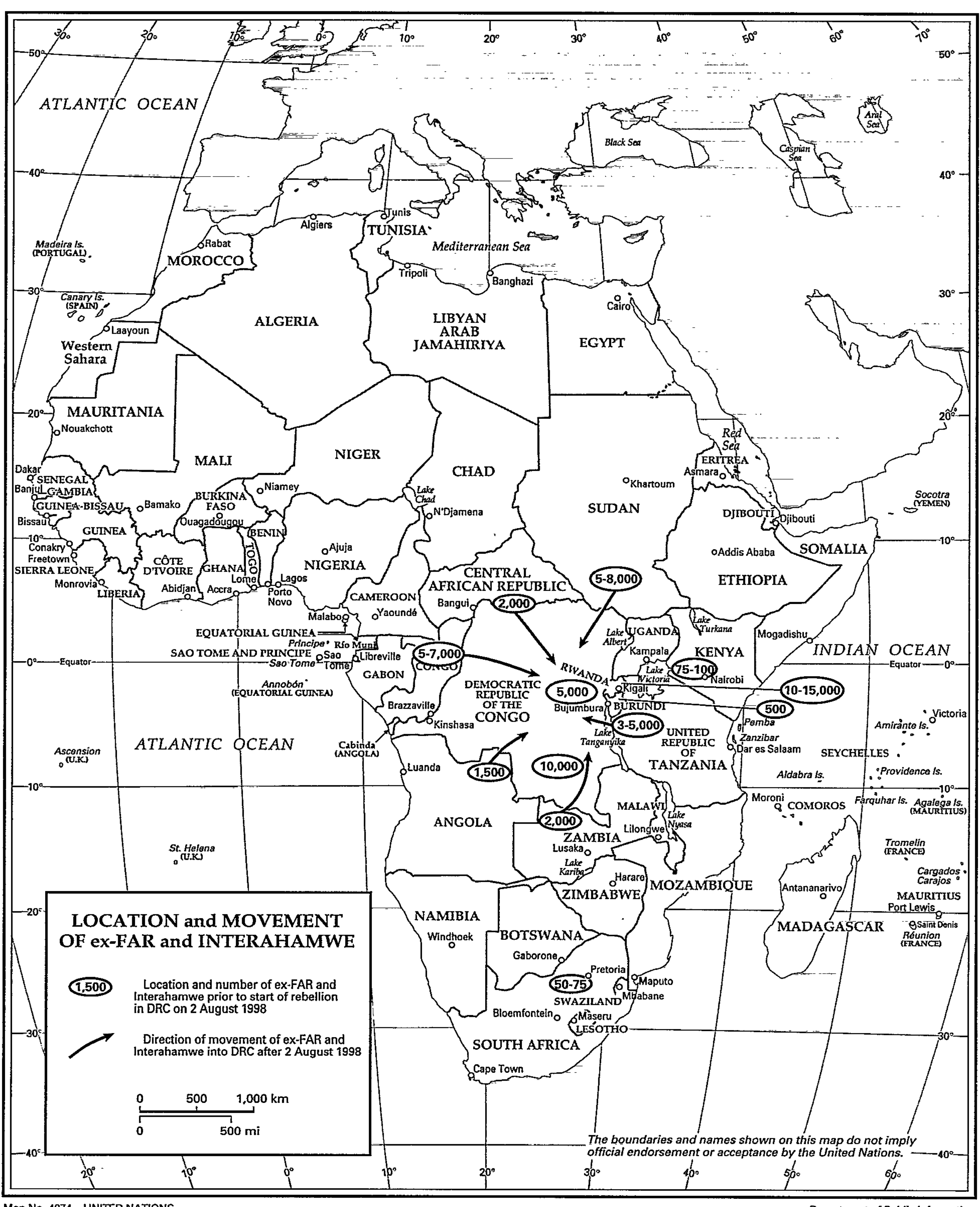
إدارة الدراسات السياسية والإدارية، جامعة زمبابوي

منظمة التحرير الفلسطينية

التذييل الثاني

الجماعات المسلحة التي يُعتقد أنها تعمل داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية

القوات الديمقراطية المتحدة
جيش تحرير رواندا
التحالف الديمقراطي للمقاومة
القوات المسلحة الكونغولية
القوات المسلحة الرواندية السابقة
القوات المسلحة الزائيرية السابقة
جبهة الدفاع عن الديمقراطية
قوات التحرير الوطنية
جيش الرب للمقاومة
جماعة الثوار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية
حزب تحرير شعب هوتو
الجيش الوطني الرواندي
الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا
القوة الشعبية للدفاع عن أوغندا



Map No. 4074 UNITED NATIONS
November 1998

Department of Public Information
Cartographic Section